

بالفيديو.. " ميزان العدل" يفصل بين " سلطة عباس" والنائب ماجد أبو شمالة



15 سبتمبر 2018 - 17:12

في مشهد صارخ وانتهاك فاضح للقانون والدستور الفلسطيني، تعرض النائب ماجد أبو شمالة عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن كتلة فتح البرلمانية والقيادي البارز في تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح لعملية قرصنة وسطو على حقوقه التي كفلها القانون من قبل "سلطة عباس".

وأعلن النائب ماجد أبو شمالة في شهر يوليو الماضي، بأنه تعرض للاعتداء وقرصنة على حقوقه الدستورية كمواطن فلسطيني أولاً وعضو برلمان منتخب من الشعب الفلسطيني، موضحاً أنه تقدم بطلب لتجديد جواز سفره وتفاجأ برفض الطلب ومنع إصدار جواز جديد له دون ابداء أي أسباب لهذا الاجراء التعسفي.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية الإسلامية للتنمية والتكافل الاجتماعي "تكافل" أنه لم يبلغ رسمياً من المجلس التشريعي وفق القانون أو حتى من أي جهة بأن هناك ما يمنع حصوله على جواز سفر وتقييد حريته.

واكد النائب أبو شمالة انه توجه من خلال محاميه الموكل منه الى اللواء محمد منصور وكيل وزارة الداخلية بحكومة عباس لاستيضاح أسباب منع طلب التجديد الا ان الأخير قال انه لا يملك إجابة وأنه ينفذ التعليمات فطالب المحامون اللواء منصور بكتاب نصي بقرار المنع او افادة خطية بذلك الا ان وكيل الوزارة رفض ذلك أيضاً بنفس الحجة أعلاه.

بلطجة وقرصنة على القانون

واعتبر النائب أبو شمالة ان ما حدث هو استمرار لنهج البلطجة على القانون وقرصنة حقوق المواطنين واعتداء على نصوص القانون الأساسي الفلسطيني من خلال تقييد حرية السفر والتنقل التي كفلها القانون بعكس ما تنص عليه المادة (20) من القانون الأساسي واعتداء على حقوق النائب وفق قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم 10 لسنة 2004 المادة (10) والمادة رقم (99) فقرة 6 من النظام الداخلي للمجلس التشريعي والتي نصت على: يمنح جواز سفر دبلوماسي دائم لعضو المجلس التشريعي.

وحمل النائب أبو شمالة المسؤولية القانونية والأدبية والمادية عن كل ضرر سيلحق به جراء هذا التعسف من قبل حكومة عباس في رام الله لكل من الدكتور رامي الحمد الله، بصفته وزيراً للداخلية واللواء محمد منصور، بصفته وكيل وزارة الداخلية، مشدداً على أنه سيلحق المعتدين على حقوقه قضائياً منكرًا ان القانون الأساسي نص حرفياً وفق

المادة (32) منه على "كل اعتداء على أي من الحريات الشخصية أو حرمة الحياة للإنسان وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون الأساسي جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم .

وذكر ان منع جوازه يأتي امتداد للاعتداء على راتبه وراتب آلاف المواطنين وعشرات النواب منها "بأنه لا يمتلك اي جواز آخر سوى جوازه الفلسطيني فليس لديه جواز قطري ولا كندي ولا غيره أسوة بعباس وأبنائه ."

وأضاف: "دوام الحال من المحال ومن يستظل بغير ظل القانون والحق والصواب فلا ظل له وعلى الجميع ان يدرك ان المواقع الزائلة لا تمنح حصانات ابدية لأصحابها محملا الرئيس عباس المسؤولية الكاملة عن مواصلة البطجة على القانون الفلسطيني بصفته وموقعه ومن خلال استمراره في اختلاس رواتب الموظفين وكذلك منع جوازات السفر عن الجرحى والمعارضين وفرض العقوبات على أبناء شعبه في قطاع غزة .

وختم أبو شمالة حديثه بالقول: "قاومت الاحتلال و امضيت في سجونه عشر سنوات ونيف لم يصادروا هويتي وعارضت سياسات الرئيس عباس فصادروا جواز سفري".

محاكمة القيادة

ويعتبر النائب ماجد أبو شمالة من أشد المعارضين لسياسة سلطة عباس الإقصائية بحق كل من ينتقد أو يعترض رئيس السلطة، كما انه من أشد المدافعين عن حقوق سكان قطاع غزة الذين بطش بهم عباس وفرض عليهم عقوبات ظالمة وقاسية فتكت به.

وطالب ابو شمالة بمحاكمة كل من تورط في فرض الإجراءات العقابية الظالمة على قطاع غزة، وكل من دبر وخطط وفكر في تجويع سكان غزة، لذلك دفع ضريبة مواقفه الوطنية الثابتة في دفاعه عن حقوق شعبنا الفلسطيني الصامد.

مخالفة للقانون

من جهته، استنكر النائب أشرف جمعة عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ما أقدمت عليه سلطة عباس من اجراء غير قانوني بالتحفظ على جواز السفر الخاص بالنائب ماجد أبو شمالة.

وقال جمعة: "نقول بصوت عال أننا في حركة فتح نستنكر بشدة أن يتم سحب جواز سفر النائب ماجد أبو شماله، كونه مخالفا للقانون ، فلا يحق لأي جهة مها كانت ان تسحب جواز سفر فلسطيني الا بأمر قضائي، فما بالك بنائب في المجلس التشريعي يمتلك حصانة كفلتها له كافة المواثيق والقوانين"، مطالبا في الوقت ذاته الجهة التي سحبت جواز سفر النائب أبو شمالة بإصداره على الفور حتى لا يكون هناك رد فعل عنيف.

وأضاف: "توجهنا في حركة فتح للجهات ذات العلاقة سواء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات حقوقية محلية ودولية وطالبناهم بوقف هذا الاجراء الخطير بحق النائب ماجد أبو شمالة".

وتابع : "جننا لنقول بصوت واحد أننا ضد الإجراءات العقابية الظالمة المفروضة من قبل سلطة عباس على سكان قطاع غزة، وإذا كانت السلطة الفلسطينية ترفض فعلا صفقة القرن ألا يستوجب ذلك ان تبحث عن الوحدة الفلسطينية، وألا يستوجب منها انهاء الانقسام الفلسطيني الذي نخر في جسد شعبنا كسرطان مزمن، وألا يجدر بها ان توحد حركة فتح".

في ميزان العدل

بدورها، أصدرت محكمة العدل العليا في رام الله برئاسة القاضي هشام الحتو، والمستشار أحمد المغني، والمستشار عبد الكريم حلاوة، الأسبوع الماضي، قرار تمهيدي، طالبت فيه رئيس حكومة عباس رامي الحمد الله بصفته وزير الداخلية ووكيل الوزارة اللواء محمد منصور، ببيان الأسباب التي تمنع الداخلية الفلسطينية من منح جواز سفر للنائب في المجلس التشريعي الفلسطيني ماجد أبو شمالة، حتى تاريخ 8/10، لاستلام الرد وذلك خلال الجلسة الأولى للنظر في الدعوى المرفوعة من قبل النائب أبو شمالة.

قانون الغاب يحكم .. فهل يستمر!؟

مراراً وتكراراً، تواصل سلطة عباس في رام الله بالبطش والقانون الفلسطيني والضرب به في عرض الحائط، دون اعتبارات قانونية أو وطنية أو حتى أخلاقية، ففي عهد عباس

لم يعد للقانون فائدة، فقانون الغاب هو من يسيطر ويحكم، فهل يضع القضاء الفلسطيني حداً لانتهاك سلطة عباس للقانون الفلسطيني، ام انها ستستمر في ظلمها وبطشها؟!.